

Zarka Educational &
Investment Co.
Zarka - Jordan



شركة الزرقاء للتعليم والاستثمار
الزرقاء - الأردن

No.:

Date :

الرقم : ش / ١٦ / ٤١ / ٤٩٢
التاريخ : ١٨ / ٩ / ٢٠٠٤ م

السادة / هيئة الأوراق المالية المحترمين

الموضوع : محضر اجتماع الهيئة العامة غير العادي

ASSEMBLY DECISION - ZEIC - ١٩/٩/٢٠٠٤

السلام عليكم ورحمة الله و بركاته ، وبعد :

فيسرنا أن نبعث لكم بأطيب التحيات والتقدير ونرفق لكم طياً محضر اجتماع الهيئة العامة غير العادي المنعقد في ١١/٩/٢٠٠٤ .

و تفضلوا بقبول وافر التقدير و الاحترام،،،

المدير العام

١٨/٩/٢٠٠٤
هيثم ياسين أبو الراغب

المرفقات : الخبر في جريدة الدستور بتاريخ ١٢/٩/٢٠٠٤ .

نسخة إلى :

- بورصة عمان .
- مركز الإيداع .
- الملف .

F17/ج.ع

بورصة عمان
الدائرة الإدارية
الديوان
١٩ أيلول ٢٠٠٤
الرقم المتسلسل ٢٥٥٥
رقم الملف ٣١٠٥١
الجهة المختصة

Zarka Educational &
Investment Co.

Zarka - Jordan



شركة الزرقاء للتعليم والاستثمار

الزرقاء - الأردن

No.:

الرقم:

Date :

التاريخ:

محضر اجتماع الهيئة العامة غير العادي

لشركة الزرقاء للتعليم والاستثمار المساهمة العامة المحدودة

مكان الاجتماع : مدرج القدس في جامعة الزرقاء الأهلية .
موعد الاجتماع : الساعة الحادية عشرة من صباح يوم السبت تاريخ ٢٦ رجب ١٤٢٥ هـ —
الموافق ٢٠٠٤/٩/١١ .

الحضور : مساهمو شركة الزرقاء للتعليم والاستثمار (أصالة ووكالة) .
جدول الأعمال :

مناقشة طلب إقالة عضو مجلس الإدارة الأستاذ فاروق عبدالحليم بدران وإصدار
القرار الذي تراه مناسباً بشأنه .

وقائع الاجتماع :

بدعوة من عطوفة مراقب عام الشركات في وزارة الصناعة والتجارة عُقد اجتماع غير عادي
للهيئة العامة للشركة في المكان والزمان المحددين أعلاه ، حضره ستة من أعضاء مجلس الإدارة ،
ومدقق حسابات الشركة ، والمستشار القانوني للشركة ، وممثلين عن دائرة مراقبة الشركات في وزارة
الصناعة والتجارة ، هما : السيد اسماعيل أبو رمان ، والسيد هيثم الشمايلة .
وقبل بداية الاجتماع أنجز ممثلو دائرة مراقبة الشركات في وزارة الصناعة والتجارة عملية تدقيق
جميع أسماء المساهمين والمشاركين ومساهماتهم (أصالة ووكالة) ، وتوثيق ذلك كله في سجلات خاصة ،
وسارت أمور الجلسة على النحو التالي :-

أولاً : أعلن السيد/ إسماعيل أبو رمان مندوب مراقب عام الشركات في بداية الاجتماع ما يلي :-

- بلغ عدد المساهمين الحاضرين ٧٧ مساهماً من أصل ١٤١٣ مساهم .
- بلغ عدد الأسهم أصالة (٩٧٢ ٦٦١ ٣) سهماً .
- بلغ عدد الأسهم وكالة (٧٧٠ ١٠٩ ١) سهماً .
- بلغ مجموع الأسهم (٧٤٢ ٧٧١ ٤) سهماً من أصل رأس مال الشركة المكتتب به ، ومقداره
(٨ ٤٧٥ ٠٠٠) ثمانية ملايين وأربعمئة وخمسة وسبعون ألف سهم ، وهذا يشكل ما نسبته
(٥٦,٣%) من رأس مال الشركة المسدد بالكامل .

- لقد تم الإعلان عن موعد هذا الاجتماع بكافة وسائل الإعلام المختلفة حسب الأصول ، وقد



حضر ستة من أعضاء مجلس الإدارة من أصل أحد عشر عضواً ، ومدقق حسابات الشركة إضافة إلى المستشار القانوني للشركة والمدير العام للشركة ، وبهذا يكون النصاب مكتملاً والاجتماع قانونياً وكل ما يصدر عن هذا الاجتماع ملزماً .

ثانياً : افتتح الاجتماع بتلاوة آيات من الذكر الحكيم تلاها السيد درويش أبو السكر .

ثالثاً : ترأس الجلسة الدكتور محمد أحمد الحاج رئيس مجلس إدارة الشركة ، وأعلن تعيين السيد أحمد قايط كاتباً للجلسة ، وكلاً من السيدين علي الجيوسي ، وعماد أبو ارحيم مراقبين لفرز الأصوات وجمعها ، ثم رحّب بالحضور وبمندوبي دائرة مراقبة الشركات .

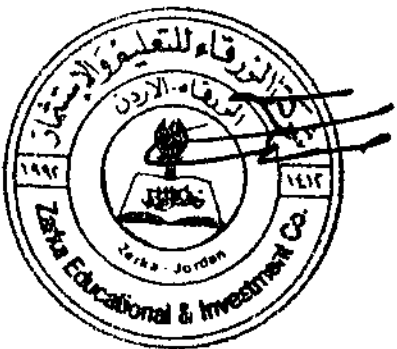
ثم بيّن الرئيس بأن هناك نقطة وحيدة على جدول الأعمال هي طلب مناقشة طلب إقالة عضو مجلس الإدارة الأستاذ فاروق بدران وإصدار القرار المناسب بشأنه ، وقد أفسح المجال للمساهم عضو مجلس الإدارة السيد / محمود أبو شعيرة ببيان مبرراته كونه تقدّم بطلب الإقالة ، وكان الحديث في الجلسة كما يلي :

تحدث السيد محمود أبو شعيرة عن مبرراته ، وقال : هناك بعض التساؤلات التي سارت حول هذه الشركة في السنوات الأخيرة والتي لا تليق بهذا الصرح ، وانزلاق هذا الصرح في ديون كثيرة ، وأن أغلب الشركات في نفس مجال شركتنا توزع أرباحاً من ٢٠ - ٢٥% في حين تعجز هذه الشركة عن توزيع ١٠% من أرباحها نقداً بل تقترح توزيعها أسهماً مجانية على المساهمين ، ولو كان في الأمر فائدة لحصلت على ستمئة ألف سهم ، ولقد كانت خسائر الشركة / الجامعة (٢٥٩٠٠٠) دينار للعام (٢٠٠٢/٢٠٠٣) ، وبعد ضبط الصرف للعام (٢٠٠٣/٢٠٠٤) كانت الخسائر (٥٩٠٠٠) دينار أي بتوفير ٢٠٠٠٠٠ دينار ، كما أنني أواجه بالصد من رئاسة الجامعة عند طلب المعلومات ، ويقولون أن الجامعة غير ربحية ، وأكد على أن المصلحة مشتركة ، وهناك أشخاص يعتبرون إجراء بعض الإصلاحات هو قضاء عليهم . وأكد على أنه عاقد العزم على أن تسير الجامعة والشركة إلى مستوى يحقق الأهداف التي من أجلها أنشئت تحت رعاية جلالة الملك عبدالله الثاني .

تحدث الأستاذ فاروق بدران وقال : الكلام الذي تحدث به السيد محمود أبو شعيرة ليس له علاقة بطلب الدعوى ، وطلب معرفة سبب الدعوى حتى يستطيع الرد ، كما اعترض على مندوب مراقب الشركات لرفضه لأول مرة حضور المؤسسات برفض وكالاتها .

السيد محمود أبو شعيرة : قال بأن السيد فاروق بدران عضو مجلس الإدارة ومجلس الأمناء وهو من الذين أبطلوا قرارات الهيئة العامة التي طالبت بضبط وضع الجامعة وخفض النفقات ، وعليه أطلب إقالته .

الأستاذ فاروق بدران : قال بأن له صوت واحد فقط وأنه ليس له حق الفيتو وليس عنده أي دليل على أنه أبطل أي قرار كما لا توجد له أية مماسك ، ويعتبر من هذه اللحظة أنه لم يطرح موضوع إقالة فاروق بدران .



ج

٢

رابعاً : تم تسجيل أسماء المساهمين الراغبين في التحدث ، وهم كل من السادة التاليين :

(فلاح العطين ، وسعيد حمام ، وعيسى الجراجرة ، و د. أحمد العرجا ، وجميل أبو بكر ، و د. موسى الزغول ، وإبراهيم القرعان ، وخلف المخزومي ، و م. صبري عبدالله ، و د. محمد راشد ، وعطا عايش ، ورضوان الزواهره ، وأمجد نوباني ، ومحمد أبو صعيديك ، ومحمد أحمد ، ويحيى شقرا ، وبدر الرياطي ، و د. أحمد الشوابكة ، وفاروق بدران) .

واستفسر المندوب إن كان هناك أحد ممن سجلوا أسماءهم غير مساهم ، كما طالب بأن يكون الحديث حول جدول الأعمال فقط وعدم اللجوء إلى التجريح ، وأن يكون الحديث في حدود الدقيقتين فقط .

خامساً : تحدث السادة المساهمون المذكورون أعلاه كما يلي :-

الشيخ فلاح العطين : الجامعة تأسست وكنت من المؤسسين عن طريق أحمد التل وكانت هناك مواجهات صعبة ، ولكن سارت الأمور والحمد لله ، وتم أخذ أرض من الجيش بأسعار مناسبة بفضل المرحوم جلالة الملك الحسين رحمه الله ، وأرجو أن يكون الأعضاء يد وإحدة ، وأسهمي لا أعطيها لشخص ضد شخص ، وأنا ضد أية مشاكل تحصل في الجامعة ، وأرجو من الجميع التوجه لطلب زيادة الأرض ، وأقف طالباً وراجياً التسامح لصالح مصلحة الجامعة التي هي فوق كل اعتبار والأمن والاستقرار هو الأساس ، طالبين من الله عز وجل التوفيق لهذه الجامعة تحت ظل سيد البلاد الملك عبدالله الثاني حفظه الله .

السيد جميل أبو بكر : خوض المعارك لا يتناسب مع مثل هذا المشروع ، والجميع حريص على الربح في هذه الشركة ، وأنا لم تصلني دعوة وقد رأيت وكالات مؤسسات تم ردها ، ولم ترد من قبل ، وأنا أسجل اعتراضي على ذلك .

السيد سعيد حمام : الاجتماع عقد بعد ساعة وربع ، وهذا وضع غير قانوني ، وكان على المندوب أن يعلن أن النصاب غير مكتمل ، ومكان الاجتماع هنا بعيد ، ويمكن أن يكون الاجتماع في مكان آخر مثل قاعة هيئة الأوراق المالية حيث تؤجرها الهيئة بمبلغ ٥٠ ديناراً ، ولا نقبل بتقديم ميزانية خاسرة كما في ٢٠٠٤/٦/٣١ ، ولم تصلني الدعوة رغم وضوح عنواني ، ولماذا يقوم مراقب الشركات بالدعوة إلى الاجتماع وليس رئيس مجلس الإدارة ، ولماذا يدعو مدير عام الشركة السيد هيثم أبو الراغب إلى الاجتماع ، ومن الأفضل أن يستقيل مجلس الإدارة ويتم انتخاب مجلس جديد .

مداخلة من مندوب مراقب الشركات : إذا لم يكتمل النصاب يجيز لنا القانون تمديد ساعة بعد الموعد ، ويحدث أن يكتمل النصاب في وقت متأخر والعملية مستمرة وهناك مساهمين يريدون التسجيل فلا نوقفهم عن التسجيل ، والدعوة وجهت من قبل مراقب الشركات في البريد وليس من قبل رئيس مجلس الإدارة أو المدير العام للشركة وعطوفة المراقب قام بتوجيه الدعوة للسادة المساهمين ، وتم إرسال الدعوات حسب العناوين المثبتة في سجل مساهمين الشركة ، والسبب في قيام المراقب بتوجيه الدعوات هو أن مجلس الإدارة لم يقر بدعوة الهيئة العامة ضمن المدة القانونية المنصوص عليها بأحكام المادة (١٦٥/أ) من قانون الشركات ، وبالتالي قام المراقب وفق



أحكام المادة المذكورة أعلاه بتوجيه الدعوات وفق أحكام القانون والنظام الأساسي للشركة ، وهناك بعض الدعوات أرسلت لأصحابها عن طريق مراقب الشركات ، ويمكن أن يكون هناك مشكلة في توصيل البريد من قبل شركة البريد .

مدير عام الشركة السيد هيثم أبو الراغب : طالب المساهمين بضرورة تعبئة نموذج تثبيت العنوان الصحيح للمساهمين ، والشركة تستقبل العناوين الجديدة بأية وسيلة سواء الفاكس أو البريد أو الحضور الشخصي .

الدكتور موسى الزغول : لا يوجد أي منا ضد الإصلاح والتطوير ومنفعة المساهم ، ونريد أن نعرف ما هي الأخطاء التي قام بها هذا الشخص المطلوب إقالته حتى أستطيع أن أحكم وأقرر ، وأرى أن هذا الموضوع غير قابل للتصويت بهذه الطريقة ، وأنا أظن بهذا الاجتماع بسبب إصرار مندوب مراقب الشركات على عدم تمكيني من إيصال أصوات جمعيتين خيريتين (١٠٠٠٠٠) صوت ومعني قرار من الهيئة الإدارية ، ولا أدري لماذا رفضت والطلب مني قرار من وزارة التنمية الاجتماعية أو وزارة الداخلية ، وهذا الأمر لم يطلب في السابق .. وهذه الجامعة (الزرقاء الأهلية) لأهل الزرقاء ، وأنا أحد المساهمين ، ولا يعقل أن نذهب لنجتمع في مكان غير الزرقاء .

الدكتور محمد راشد : مضى على تأسيس الشركة قرابة ١٢ عام لم توزع خلالها أرباح ... وقد اعترض على هذا الحديث بعض المساهمين وطالبوا بالحديث فقط في موضوع الاجتماع ... وأكمل حديثه قائلاً : تعلمون أن الأستاذ فاروق بدران تم تعيينه في الجامعة بمركز مدير عام الإدارة وبراتب يزيد على ١٠٠٠ دينار عام ١٩٩٨ ، وبعد سنتين تم ترشيحه عضواً في مجلس الإدارة رغم وظيفته ، ويشكل ذلك مخالفة لقانون الجامعات الخاصة ، حيث لا يجوز لمجلس الإدارة التدخل في شؤون الجامعة ، فكيف يقبل رئيس مجلس الإدارة في حينه بهاتين المخالفتين الصريحتين ، فضلاً عن أن السيد فاروق بدران عضو في لجنة التدقيق العليا للشركة والجامعة ، وظهر أيضاً مخالفة ثلاثة حيث أصبح عضو في مجلس الأمناء لمدة (٣٠) شهراً وليست المدة القصيرة للإغفال عنها ، ولم يتوقف عن هذه المخالفات إلا بعد صدور كتاب من وزارة التعليم العالي تطالب به بتصويب الوضع ، حيث تم ذلك في نهاية شهر ١٠/٢٠٠٢ ، وبناءً على ما سبق فقد تحملت الشركة ما يلي : ٤٠٠٠٠ دينار رواتب + ٣٥٠٠٠ دينار مكافآت أي ما يعادل ٧٥٠٠٠ دينار من أموال المساهمين وهذا يمثل اعتداءً على حقوق المساهمين ، والرد على ذلك حق وواجب ، ولضمان سلامة الشركة وتطورها ، وبناءً عليه أطالب بـ :

١- إقالة فاروق بدران من مجلس الإدارة والأمناء واللجان المنبثقة عنها .

٢- استرداد جميع المبالغ التي حصل عليها سواء مكافآت أو بدلات .

الدكتور خلف المخزومي : النص المرسل في الدعوة نص تشهير في إقالة المذكور ، وأفهم أن الجامعة قد تريح أكاديمياً والجامعة أصبحت صرحاً علمياً مرموقاً في الأردن وخارج الأردن ، وإنني دكتور في جامعة اليرموك ورأيت الكثير من طلاب الجامعات الذين يكملون الدراسات العليا وكان طلاب جامعة الزرقاء الأهلية هم الأفضل ، وأنا توقعت أن الموضوع فيه اختلاسات ، والجامعة قامت عليها أيادٍ بيضاء يجب أن تقبل ولا تُعص .



السيد محمد أبو صعليك : قال (ولا تبخسوا الناس أشياءهم) وسأل ما مدى مشروعية عدم أخذ وكالات المؤسسات وخاصة أن مندوب مراقب الشركات هو نفسه الذي قبل بالوكالات سابقاً ، وليس هناك دليل مقنع للسير في دعوى الإقالة .

السيد عيسى جراجرة : أرى أنه أدعو باسم الحق الطلب من السيد محمود أبو شعيرة أن يسحب الطلب ، وسأله بذلك ، فأجاب السيد محمود أبو شعيرة (لا) ، وقال فليعلم مقدم الطلب أن كرامة الناس ليست مكاناً للتلاعب وأن أمثال الأستاذ فاروق بدران المؤسسات تطلبه ولا تطلب إقالته والأوضاع مقلوبة ، ولي ٤٠ عاماً في الشركات المساهمة وهذا طلب غير أخلاقي ، والأمر الآخر أن المسموعات أن السيد محمود أبو شعيرة بدون مؤهل يؤهله ليصبح رئيساً لمجلس الإدارة وهذا فيه خراب للشركة .

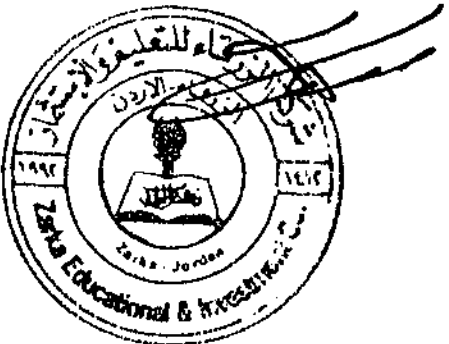
الشيخ بدر الرياطي : أسجل عتبي على الذين يتباكون على حقوق المساهمين ، ومساهم العقبة كم يكلفه مثل هذا الاجتماع ، وأنا عضو في مجلس الإدارة ، وأن القرارات تتخذ بالتشاور وليس لأي عضو من أعضاء مجلس الإدارة أن يتخذ قراراً بمفرده ، وجميع القرارات التي اتخذت بحق الجامعة جماعية ، وقد عاصرت الأستاذ فاروق بدران أربع سنوات وما رأيت إلا الغيرة على الجامعة ومصلحتها ، وبالتالي توزيع الأرباح شيء ورسمتها شيء آخر . وموضوع هذا الاجتماع كلف الناس جهداً ووقتاً نحن بحاجة له في غير هذا الأمر .

الدكتور أحمد العرجا : أضرم صوتي إلى صوت الدكتور موسى الزغول ، وأطلب توضيح مدى إنجاز أو تقصير الأستاذ فاروق بدران حتى نستطيع أن نصوت على القرار المناسب .
المهندس صبري عبدالله : أتخفظ على شرعية مجلس الإدارة لأسباب منها : عدم عمل أي شيء لإقالة الدكتور اسحق فرحان ، وأخطاء حصلت سابقاً ، وأرشح التخلص من أحد أعضاء مجلس الإدارة للتخلص لاحقاً من باقي الأعضاء .

الدكتور أحمد الشوابكة : من خلال ما سمعنا الموضوع المجمع عليه استهجان الإجراءات التي أشرف عليها مندوب مراقب الشركات التي أشرف عليها مرتين على الأقل ، وقبل وكالات مؤسسات في مرة ، ومرة أخرى لم يقبل بها تحت طائلة المسؤولية .

مندوب مراقب الشركات : لقد تم تدقيق قسائم التوكيل وتسجيل الوكالات المتفقة لأحكام القانون ، ومن له أي اعتراض فقد كفلت المادة ١٨٣ من القانون لكل مساهم الاعتراض لدى المحكمة المختصة .

السيد عطا عياش : أتوجه إلى الإخوان وخاصة صاحب الطلب وأقول أننا كلنا أخوة ولا تشهروا صوت الأسهم وأشهروا صوت الحق ، وأقنعونا بالطلب ، والانتخابات لمجلس الإدارة قريبة ولا داعي لكل ذلك ، وأستحلفكم بالله بإعادة النظر في الاقتراح من قبل صاحب الاقتراح ، وإن كان هناك اقتراح حبذا تشكيل لجنة من الهيئة العامة للتباحث في جذور هذه القضية ، وهناك من حرم من هذا الاجتماع ولم تقبل الوكالات التي كان يحملها ، وأطالب بإعادة هذا الاجتماع ... سامح الله من كان وراء هذا الأمر .



٢

٢

الدكتور سلامة المرافي : كنا نتوقع أن تكون النقاشات هادئة وليس بهذا الصخب ، وأنا أعترض على هذا الاجتماع ، وليس هذا أول لقاء وكانت هناك لقاءات سابقة لها برنامج فيه نقاط وكل نقطة لها مبررات ، وكوننا لم نجد مبررات نقدم الاعتراض ، ونحن في جامعة اليرموك لم تصلنا دعوات وما تبرير عدم وصول الدعوات رغم وصولها سابقاً بدليل صحة العنوان ، وماذا يعني اعتماد الوكالات سابقاً ثم رفضها بنفس نصها الآن ويعترض عليها الآن .. نرجو التوضيح . كما أننا من طلاب المطلوب إقالته ونعرف سيرته الطبية العطرة وليس فيه أي مثلبة .

المهندس رضوان الزواهرة : أريد تذكير الإخوان الذين يوظفون الآيات في غير مكانها ، وأريد القول لا ينبغي للهيئة العامة أن توجه بالريموت كونترول من بعيد ، ولم ينجح ذلك من قبل كما حصل مع الدكتور اسحق فرحان! فما هدف استهداف هذه الشخصيات المعروفة بسيرتها العطرة ؟ لم لا يقف هذا الشخص أمام المدعى العام وليس أمام الهيئة العامة فإن كان هناك حقائق فلتظهر ليكون الصوت في محله ، ولماذا يستمر جمع الأوراق والتسجيل بعد انتهاء الوقت ، وأنا أعترض على هذه الدعوة للاجتماع .

مندوب مراقب الشركات : بيّنت ذلك سابقاً ، وبخصوص وقت التسجيل وإجراءاته فقد تم وفق أحكام المادة ١٧٣ من القانون .

المحامي الأستاذ أمجد نوباني (عن المعهد العالمي للفكر الإسلامي) : ٥٥٠ ألف سهم حرمت من التصويت بها لأن وكالتي العدلية غير صالحة ، وزارة العدل وكاتب العدل أصر على إثبات وكالتي وأنا أعترض على عدم احتساب الوكالة ، وأنا وجودي قانوني وعدم إعطائي الحق في التصويت غير قانوني ، وأنا قدمت (٨) إثباتات ولكنك -المندوب- قمت برفضها ، وحرمتنا من التصويت بنسبة عالية تمثلها أسهمنا ، ولا توجد عدالة في عدم قبول الوكالة ، وأنا سأقيم دعوى ضد قرارات الهيئة الباطلة ، ولدي تحفظات على التأخير في بدء الاجتماع ، والقانون يتكلم عن ساعة واحدة فقط . وحتى تكون المعاملة صحيحة يجب إعادة النظر في قانونية الاجتماع ، وأنا معي وكالة عدلية ، والإجراء الذي حصل غير قانوني .

مندوب مراقب الشركات : المعهد العالمي مسجل في واشنطن ، وهناك وثيقتان وصلت من المعهد العالمي للفكر الإسلامي ، وأنا أريد قراراً من الهيئة العامة للتفويض ، أو من لجنة إدارة المعهد المخولين بالتوقيع كما أن الوكالة يجب أن يذكر بها صراحة حضور اجتماع الهيئة العامة وفق أحكام المادة ١٧٩/أ من قانون الشركات .

المحامي أمجد النوباني : هذه الوثائق صحيحة وأطالب بإلغاء الجلسة .

السيد يحيى شقرا : هذا أول اجتماع أحضره رغم مساهمتي الطويلة ، كنت مطمئناً اطمئناناً كاملاً لصحة مسيرة هذه الجامعة ، ولهذا لم يكن هناك داعي لحضور هذا الاجتماع ، ولذلك كنت مطمئناً للعمل الأكاديمي ، وقد ساهم الأستاذ فاروق بدران مساهمة طيبة في هذا الصرح العلمي حيث أصبح لهذه الجامعة سمعة طيبة ، إلا أنني رصدت وضع الجامعة في الفترة الأخيرة وأسعار الأسهم والمساهمين وأدركت أن الوضع بدأ ينقلب في الجامعة حيث وظف المال لصالح التنازل عن مستوى الجامعة ، وبدأت أسهم الجامعة ترتفع ارتفاعاً غير طبيعي ، وكانت الحوارات



والتفكير حول الجامعة ، وقد حضرت بدعوتين أحدهما مكتوبة من الشركة ، والأخرى من السيد حياصات من مكتب الحاج محمود أبو شعيرة والذي قال بأنهم يملكون ٦٠% من الأسهم ، وحين حضرت وجدت الكثير ممن أعرفهم من ممثلي الجهات مثل كلية المجتمع الإسلامي وغيرها ، وترفض وترد وكالاتهم من قبل مندوب مراقب الشركات ، ولا بد من حوار قانوني حول ذلك ، وهناك شكاوى بعدم وصول الدعوات ، وأضمت صوتي إلى صوت الطاعنين في قانونية هذا الاجتماع ، أما بخصوص جدول الأعمال فجئنا لنسمع ما هي الجرائم التي ارتكبتها عضو مجلس الإدارة فاروق بدران حتى نقول كلمتنا بها ، لماذا لم يبحث هذا الموضوع في مجلس الإدارة الأمر الذي يمكن أن يبحث داخلياً ، وما سمعناه من مسوغات لا يبرر هذا اللقاء .

السيد عمر حيمور : إن هذه الشركة اسمها شركة الزرقاء للتعليم والاستثمار ، في الحقيقة بالنسبة للتعليم نشكر القائمين على التعليم ، أما بالنسبة للاستثمار فليس هناك استثمار ناجح بل خسائر وراء خسائر ، ولم توزع الشركة نقداً إلا مرة واحدة ، ومجلس الإدارة مسؤول عن هذه الخسائر ، وفاروق بدران له عدة وظائف ورواتب كثيرة ، وحتى تحقق الجامعة ما هدفت إليه من ربح فيجب أن يكون فاروق بدران مقدمة لإزالة باقي أعضاء مجلس الإدارة .

السيد محمد أحمد : السؤال أولاً عن سؤال د. محمد راشد بخصوص وضع الأستاذ فاروق بدران . أجاب رئيس مجلس الإدارة الدكتور محمد الحاج بأن الأستاذ فاروق بدران كان مدير عام الإدارة في الجامعة ، وتم انتخابه عضو مجلس إدارة ، وانتدبه مجلس الإدارة بالبقاء بنفس الوظيفة بقرار من المجلس ، وخاطبتنا وزارة التعليم العالي بأن هناك مخالفة لقانون مجلس التعليم العالي ، وتم تصويب الأوضاع بعد شهرين فقط ، واستقال كمدير عام للإدارة ، وبقي عضو مجلس إدارة .

وأكمل السيد محمد أحمد وقال : بند مخصص نهاية الخدمة عند الاستفسار عنه في الاجتماع السابق أجاب المدير المالي بأنه يصرف لمن هم فوق ٦٠ عاماً وهذه الفئة للأسف هي يا قريب فلان أو نسيب فلان . والأستاذ فاروق بدران تم تعيينه بعد ما طلع تحت مسمى أمين سر مجلس الأمناء ويكلف الجامعة (مكتب + سكرتاريا + سيارة + سائق) ، وكل اجتماع يقال هذه الجامعة غير ربحية ، وأنا من الناس الذي طالبوا بعقد هذا الاجتماع وأطالب بعقد اجتماعات أخرى لإزالة الأحمال الزائدة .

السيد إبراهيم ساير : لا يزعل مراقب الشركات لأنه في رده شيء من الحدية ، وأسجل اعتراضي على أسلوب قبول بعض التوكيلات ورفض بعض التوكيلات ، وكان المراقب في الاجتماع السابق واثقاً بخصوص إقالة رئيس الجامعة الدكتور اسحق فرحان وردينا عليه ولم يتم تنفيذ القرار ، ولا نريد النتيجة لهذا الاجتماع كما السابق ونرجو رد الدعوى . أما أن تطلب مني بإحضار الأشخاص المعنيين من أمريكا أو تطلب مني أوراق لم تطلب من قبل وفي يوم عطلة ؛ هذا معناه حرمانني من حق التصويت ، والمفروض من الأخ المندوب سؤال مراقب الشركات لتأجيل الاجتماع أسبوع لانتظار من يستطيع إحضار الأوراق المطلوبة . أما بخصوص موضوع عدم الربحية فلم أسمع أحد من الأعضاء أنه قال نحن جامعة غير ربحية . والحاج محمود أبو شعيرة هو الذي منع توزيع الأرباح من قبل ، وكان يستطيع قبول توزيع أسهم ثم بيعها .



الموضوع الآخر واضح تماماً بخصوص الأستاذ فاروق بدران واستقالته من وظيفة مدير عام الإدارة في الجامعة فقد قدم استقالته بعد مرور شهرين من استلام الكتاب من مراقب الشركات أو الجهة المعنية ، وليس هناك رواتب ٧٥٠٠٠ دينار كما يقال لفاروق بدران ، وأنا أعترض على قانونية هذه الجلسة .

الأستاذ فاروق بدران : أعذر عن ساعة ونصف تم التحدث فيها عن الكثير ولم يتم التحدث عن الأساس ، أنا موظف في الجامعة ومن مؤسسي فكرتها منذ بدأت ، المشكلة أنه في سنة ٢٠٠١م حدثت انتخابات مجلس الإدارة فقدمت استقالتي من الجامعة ودخلت الانتخابات لمجلس الإدارة وأخذت مكافأتي ، أما عملي فهو قانوني فقد استعمل مجلس الإدارة حقه في المادة رقم (٥٣) بانتدائي لجهة أخرى لها علاقة بالشركة وهي الجامعة ، وبقيت هكذا أمارس عملي كعضو مجلس إدارة ومنتدب لوظيفة مدير عام إدارة في الجامعة ، وأنا كذلك بحكم قانون الشركات ، ويحق لمجلس الإدارة اختيار عدد (٥) من الأعضاء ليكونوا أعضاء في مجلس الأمناء ، والعملية صار لها سنتان ولماذا تثار الآن . وأنا أعمل منذ (٤٠) سنة في العمل الإداري .

أنا أمين سر مجلس الأمناء في الجامعة ، وأنا لست موظفاً في الجامعة وليس لي سكرتيرة ولا سيارة ولا سائق وهذا كذب ، وأنا أمين سر لجنة مسجد الجامعة وعضو في جمعيات هائلة خيرية وأتي للجامعة (٨) مرات فقط في الشهر وأكثر عملي بين التراب والحجارة ، ولم تخصص لي سيارة بل تأتي السيارة لتأخذني للمسجد ومجلس الأمناء ، وأنا وضعي قانوني ولم أختلس وكل رواتبي بقوانين وقرارات ، وأنا لست خريج سجون ، وليس لي على أمانة سر مجلس الأمناء سوى (١٠٠) دينار ، أنا تبرعت بحدائي لأحد الفقراء ، وأنتم في ليلة الإسراء والمعراج ، وأنتم تشهدون أن سبب الاجتماع غير وارد حتى الآن ، وهذا الاجتماع لم ينعقد أصلاً لأن مقدم الطلب لم يتكلم به أصلاً .

رئيس مجلس الإدارة : سأل السيد محمود أبو شعيرة هل ما زال يصر على طلبه ؟ فأجاب بنعم . السيد أحمد أبو طالب : هناك اقتراح ؛ أغلب الذين تكلموا أشاروا إلى عدم قانونية الجلسة ، وأقترح على كل من يعتبر الجلسة غير قانونية بالانسحاب .

مندوب مراقب الشركات : كافة الإجراءات قانونية ومتفقة وأحكام قانون الشركات ، ومن له اعتراض يمكنه اللجوء للقضاء وفق أحكام المادة ١٨٣ من القانون .

الدكتور عبدالسلام غيث : سبق وأن أصدرت قراراً في اجتماع هيئة عامة سابق وتم بطلانه ، وأرجو قبول الوكالات المرفوضة وينظر في الطلب فيما بعد .

مندوب مراقب الشركات : تم إقفال كشف حضور اجتماع الهيئة العامة وأعلن فيه عن النصاب القانوني بعد تدقيق كافة الوثائق المقدمة .

الدكتور محمد راشد : القضية ليست برفع الصوت ، الأموال مثبتة التي تم أخذها ، ومجلس الإدارة خذل الهيئة العامة ، والمساهمين الذين طالبوا بفلوس فلا يوجد فلوس في الجامعة .

الأستاذ فاروق بدران : علي أي شيء نصوت والمطلوب غامض ، علي أي شيء نصوت يا أبوorman ومن طلب ذلك الاجتماع لم يتحدث وليس له سند منطقي .

" قام مجموعة من المساهمين بالانسحاب من الجلسة " .



سادساً : وبعد انتهاء المناقشة تم إغلاق باب النقاش ، وفتح مندوب مراقب الشركات الباب لبدء التصويت على الطلب المطروح على جدول الأعمال والمتضمن بنداً واحداً وهو إقالة الأستاذ فاروق بدران ، وأوضح مندوب المراقب أن كل مساهم يوجد معه بطاقة حضور مختومة بخاتم الشركة وموقعة من مندوب المراقب يرجى التكرم بكتابة موافق على الإقالة أو غير موافق وتسليمها لمراقبي جمع وفرز الأصوات ، وبعد جمع بطاقات الاقتراع أوضح مندوب المراقب أنه قد تم تسليمه (٢٦) ورقة فقط ، وعندها بوشر بفرز الأصوات وبحضور مراقبي الفرز وكانت النتائج بعد الفرز على النحو التالي :

عدد أصوات الموافقين على الإقالة (٦٦١ ٧٧٦ ٣) ثلاثة ملايين وسبعمئة وستة وسبعين ألفاً وستمئة وواحد وستين صوتاً ، وحيث أن هذه الأصوات تمثل (٧٩,٢ %) من الأسهم الممثلة في الاجتماع وفق أحكام المادة ١٧٥/أ بند (٤) والفقرة (ب) من نفس المادة ، فإن قرار الإقالة قد تم الموافقة عليه وفق أحكام القانون والنظام الأساسي للشركة ، علماً بأن عدد أصوات غير الموافقين بلغت (٦٠٦٧٥) ستون ألفاً وستمئة وخمسة وسبعين صوتاً .

سابعاً : فتح رئيس مجلس الإدارة باب الترشيح لعضوية مجلس الإدارة لشغل المقعد الشاغر ، وتقدم للترشيح كل من :

١- الدكتور عمر وفيق صابر .

٢- السيد عمر حيمور .

وبعد أن طلب مندوب المراقب من المساهمين الكتابة على ورقة الترشيح تنازل السيد عمر حيمور عن ترشيح نفسه لصالح السيد عمر وفيق صابر .

وبالتالي فاز الدكتور عمر وفيق عثمان صابر بالتركية .

ثامناً : في ختام الجلسة قام مندوب مراقب الشركات بأخذ جميع الأوراق المتعلقة بالاجتماع بما في ذلك قوائم الحضور وأوراق التصويت على الإقالة وأوراق الانتخابات والوكالات جميعها .



رئيس الجلسة

د. محمد أحمد الحاج

والله ولي التوفيق

مندوب مراقب الشركات

اسماعيل أبو رمان

كاتب الجلسة

أحمد قايط المحارمة

ع.ج/محضر

بسبب تعدد المناصب التي يشغلها في الشركة

اقالة بدران من عضوية مجلس ادارة «الزرقاء» للمتعليم والاستثمار»

□ الزرقاء - الدستور:

المساهمين الذين يمثلون المؤسسات والجمعيات
للانسحاب من الاجتماع حيث جرى التصويت على قرار
اقالة بدران فحظي بتأييد ٧٩٪ من الحضور بعد انسحاب
المتحجين اي ما يمثل «٣,٧٧٦,٦١١» سهما.
وطالب المنسحبون بالغاء القرار الذي صدر عن
الاجتماع واعتبروا قرار اقالة بدران غير قانوني.
ودار نقاش حول الاسباب والمبررات لاقالة بدران
والتي كان من ابرزها تعدد المناصب التي يشغلها في
الشركة وهذا ما نفاه بدران الذي اكد ان ما يشغله من
مناصب كان بموافقة مجلس الادارة.

قررت الهيئة العامة لشركة الزرقاء للتعليم
والاستثمار في اجتماعها غير العادي الذي عقده امس في
الجامعة اقالة فاروق بدران عضو مجلس ادارة الشركة
وانتخاب الدكتور عمر صابر بالتزكية عضوا في مجلس
الادارة بدلا منه. وشهد الاجتماع حوارا ساخن بين
المساهمين الحضور استمر لأكثر من ساعتين على خلفية
قرار مراقب الشركات عدم قبول الوكالات من المؤسسات
والجمعيات المساهمة في الشركة مما دفع عددا من